

بتاريخ: 27 نوفمبر 2019 العدد: 605 المصدر: اليوم السابع (24-11-2019)

جهاز الإحصاء: 25.4% زيادة بحجم التبادل التجاري

بين مصر ودول حوض النيل بـ 2018



حقق حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ارتفاعا ملحوظا عام 2018، وبلغ نحو مليارات و872 مليون دولار، مقابل مليارات و493 مليون دولار، خلال عام 2017 بنسبة زيادة بلغت 25.4%.

[رابط الخبر](#)

• ترتبط مصر بأفريقيا عامة ودول حوض النيل خاصة ارتباطا عضويا قوامه امتداد جغرافي واحد وتاريخ مشترك وعلاقات دبلوماسية بدأت منذ فجر التاريخ، ومن ثم فإن توطيد التعاون الاقتصادي بمفهومه الواسع بين مصر ودول القارة أمرا لا غنى عنه في سبيل تحقيق رفاهية الشعوب الإفريقية جمعاء، ويعد التبادل التجاري في القلب من هذا التعاون الاقتصادي وأحد أهم مؤشراتته، إلا أنه حتى يتثنى لنا فهم أعمق لدرجة التكامل المصري الأفريقي وفرصه وتحدياته خلال السنوات القادمة يجب قراءة الزيادة الواردة بالخبر في ضوء ثلاثة متغيرات رئيسية نسردها تفصيلها تباعا وهي:

1. حجم ونوعية التبادل التجاري بين مصر وباقي التجمعات الاقتصادية الأخرى
2. الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الأفريقي
3. مدى نجاح تجارب التكامل الأفريقي التي بذلتها مصر حتى الآن

• بالنسبة لحجم ونوعية التبادل التجاري، تشير البيانات الرسمية إلى ضعف معدل التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا وتركزها بشكل أساسي في المواد الخام كالوقود، الجلود والأخشاب، والمنتجات الحيوانية والزراعية، بينما يظل نصيب الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ضعيفا لا يتجاوز الـ 7 بالمائة على أقصى تقدير، وذلك مقارنة بمعدلات تبادل تجاري مرتفعة بين مصر وتجمعات اقتصادية أخرى ليست مصر عضوا فيها كالاتحاد الأوروبي والنافتا والإفتا ومجموعة الآسيان.

• على سبيل المثال في 2018 مثل حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي 16 ضعف التبادل بينها وبين دول حوض النيل، و10 أضعاف التبادل بينها وبين دول الكوميسا، و7 أضعاف التبادل التجاري بينها وبين دول الساحل والصحراء الذي يضم 27 دولة إفريقية، هذا بالرغم من أن مصر عضوا في جميع هذا التكتلات والاتفاقيات التجارية.*

• بالنسبة للجهود المبذولة لتعزيز التكامل الأفريقي فإن أحدثها وأكثرها شمولا في الوقت نفسه اتفاقية التجارة الحرة بين جميع الدول الأفريقية التي أعلنت مصر، كرئيس للاتحاد الإفريقي، بدء سريانها في يوليو الماضي. وهي فرصة تقدر بـ 3 ترليون دولار وفقا

لشركة بيكر وماكينزي**، إلا أن إدراك فوائدها محفوف بالعديد من التحديات تتجاوز مجرد تخفيض التعريف الجمركية أهمها ضعف البنية التحتية الرابطة بين الدول الأفريقية، تفاوت مستويات التنمية بشكل واضح بين دول القارة وهو ما قد يؤثر سلبا على الدول الأضعف حال فتح أسواقها أمام الاستيراد ويدفعها إلى اتخاذ تدابير وقائية لحماية صناعاتها الداخلية.

• بالإضافة إلى تشابه وضع هياكل الإنتاج الأفريقية باستثناء قلة من الدول، وهو ما يحول دون تحقيق التكامل المرجو لعدم وجود تنوع إنتاجي كافي يسمح بالتبادل التجاري البيني، بالإضافة إلى وجود مئات القواعد والإجراءات والمواصفات والاختبارات غير الموحدة والتي تمثل تحديا أساسيا يحول دون تحديد نسبة المكون المحلي في المنتجات المتبادلة، وأخيرا تمثل الإيرادات الجمركية موردا هاما لخزانة معظم الدول الأفريقية ومن المتوقع ألا تتخلى هذه الدول عنه بسهولة.

• يعزز عدم نجاح محاولات التكامل الأفريقي التي بذلتها مصر المخاوف والتحديات سالفة الذكر، فمصر عضو بالفعل في الكوميسا، الاسكوا، تجمع الساحل والصحراء، منظمة التجارة الحرة العربية، ومع ذلك كان النجاح محدودا للغاية في كل هذه التجمعات كما أشرنا أعلاه. وبالرغم أيضا من أن دول حوض النيل هي امتداد جغرافي طبيعي لمصر إلا أن مصر عجزت عن تطوير علاقات اقتصادية مستدامة طويل الأجل معها.

• لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضع خاص، فبالرغم من أن الدول العربية أكثر تجانسا وقربا جغرافيا وثقافيا ودينيا إلا أن جهود التكامل العربي لم يحالفها النجاح منذ بدأت في خمسينيات القرن الماضي، لنفس الأسباب سالفة الذكر،*** فما باننا بأفريقيا ككل الأكثر تنوعا واتساعا؟

* النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2018، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

** AfCFTA's Three Trillion Dollar Opportunity: Weighing Existing Barriers Against Potential Economic Gains. Baker McKenZie 2019.

*** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، صندوق النقد العربي.



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة